السنة الرابعة والعشرون/ عدد خاص/ تموز 2026
https://doi.org/10.31272/ijes.v24.1526

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences

PISSN : 1812-8742 EISSE : 2791-092X Arcif : 0.375

The impact of digitalization on enhancing perfect competition conditions and its reflection on some financial and monetary variables in Iraq

تأثير الرقمنة في تعزيز شروط سوق المنافسة الكاملة وانعكاسه في بعض المتغيرات المالية والنقدية في العراق

أ.م .د. احسان جبر عاشور
Ehsan Jabr Ashoor
ehssan_jabbar@coadec.uobaghdad.edu.iq
كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد

أ. د. ميثم العيبي اسماعيل
Maytham Elaibi Ismael
laibi9@uomustansiriyah.edu.iq
كلية الادارة والاقتصاد جامعة المستنصرية

Abstract

To achieve its objectives and test its hypothesis, the research adopted a descriptive-analytical approach by analyzing the channels through which digitalization impacts the money supply, liquidity control, financial inclusion enhancement, and improving the efficiency of tax and fee collection. The research also examined the state of digital infrastructure in Iraq and the role of the Central Bank of Iraq in expanding the use of electronic payment tools and developing banking systems. The research concluded that digitalization helps bring the market closer to the conditions of perfect competition by enhancing information symmetry, increasing the number of market participants, and improving the flexibility of monetary supply and demand. However, it may simultaneously create new forms of concentration and digital monopoly if not accompanied by effective regulatory and supervisory policies.

Keywords: Banking digitalization, Perfect competition, monetary and fiscal policy in Iraq

المستخلص

اعتمد البحث لغرض تحقيق اهدافه واختبار فرضيته على المنهج الوصفي–التحليلي من خلال تحليل قنوات تأثير الرقمنة في عرض النقد، وضبط مناسيب السيولة وتعزيز الشمول المالي وتحسين كفاءة تحصيل الضرائب والرسوم. كما تناول البحث واقع البنية التحتية الرقمية في العراق، ودور البنك المركزي العراقي في توسيع استخدام أدوات الدفع الإلكتروني وتطوير الأنظمة المصرفية. وتوصل البحث إلى أن الرقمنة تسهم في تقريب السوق من شروط المنافسة الكاملة من خلال تعزيز تماثل المعلومات، وزيادة عدد المتعاملين في السوق، وتحسين مرونة العرض والطلب النقدي، إلا أنها قد تخلق في الوقت ذاته أشكالًا جديدة من التركّز والاحتكار الرقمي إذا لم تُواكب بسياسات تنظيمية ورقابية فعّالة.

الكلمات الرئيسية: الرقمنة المصرفية، المنافسة الكاملة، السياسة النقدية والمالية في العراق

المقدمة

يشهد العالم المعاصر تحولات متسارعة بفعل الانتشار الواسع للتقنيات الرقمية، التي أصبحت أحد المحددات الرئيسة لأداء الاقتصادات الحديثة وكفاءة أسواقها. واخذ التحول الرقمي يأخذ مكانة رئيسية كأحدى الادوات الاستراتيجية الفاعلة في عمليات الاصلاح وإعادة تشكيل الهياكل الاقتصادية، ولاسيما في القطاعين المالي والمصرفي، لما له من دور في تقليل تكاليف المعاملات وتسريع تدفق المعلومات وتعزيز الشفافية، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد. وضمن هذا الاطار، برزت الرقمنة كعامل مؤثر في شروط سوق المنافسة، إذ تسهم في تقريب السوق من نموذج المنافسة الكاملة، مع ما يرافق ذلك من آثار مباشرة وغير مباشرة على المتغيرات المالية والنقدية، وفي العراق، فقدبدأ الاهتمام بالتحول الرقمي يتزايد خلال السنوات الأخيرة، لاسيما من قبل البنك المركزي العراقي، في إطار السعي إلى تطوير النظام المصرفي، وتعزيز الشمول المالي، والحد من الاقتصاد غير الرسمي. ومع ذلك، لا يزال الاقتصاد العراقي يواجه تحديات بنيوية وتنظيمية وتقنية تحدّ من الاستفادة الكاملة من مزايا الرقمنة. ومن هنا تنبع أهمية هذا البحث في تحليل أثر الرقمنة في تعزيز شروط سوق المنافسة الكاملة وانعكاساتها في بعض المتغيرات المالية والنقدية في العراق.

اولا: مشكلة البحث: يحاول البحث استدراك التساؤل الاتي: وهو، إلى أي مدى تسهم الرقمنة المصرفية والمالية في تعزيز شروط سوق المنافسة الكاملة، وما انعكاس ذلك في المتغيرات المالية والنقدية في الاقتصاد العراقي؟ وينبثق عن هذا التساؤل عدد من الإشكاليات الفرعية، أبرزها ضعف البنية التحتية الرقمية، وتفاوت مستوى تبني الخدمات الرقمية، ومحدودية فاعلية الأطر التنظيمية والمؤسساتية، وعدم تبني استراتيجية متكاملة للرقمنة .

ثانيا: فرضية البحث: يسهم التحول الرقمي في تعزيز شروط سوق المنافسة الكاملة، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على كفاءة بعض المتغيرات المالية والنقدية في العراق.

ثالثا: اهداف البحث

1- تحليل الجدل النظري حول دور الرقمنة في تعزيز شروط سوق المنافسة الكاملة.
2- بيان طبيعة القنوات التي تنقل تأثير الرقمنة الى بعض المتغيرات المالية والنقدية.
3- تقييم دور الرقمنة في تحسين كفاءة السياسة النقدية والمالية وتعزيز الشمول المالي في العراق.

رابعا: اهمية البحث: يركز هذا البحث على أحد الموضوعات المعاصرة ذات البعد الاستراتيجي، والمتمثلة في التحول الرقمي وأثره في كفاءة الأسواق والسياسات الاقتصادية. وتزداد أهمية البحث في الحالة العراقية لكونه يسلط الضوء على دور الرقمنة المصرفية في تعزيز شروط سوق المنافسة الكاملة، وتحسين كفاءة المتغيرات المالية والنقدية، ولاسيما عرض النقد والسيولة، بما يسهم في دعم الاستقرار المالي والحد من الاقتصاد غير الرسمي.

خامسا: منهج البحث: اعتمد البحث لأجل التحقق من فرضيته والوصول الى اهدافه على المنهج الاستقرائي وبأستخدام الاساليب الوصفية والتحليلة المناسبة .

سادسا: الاطار الزماني والمكاني

الزمان :2017- 2023. المكان : العراق

سابعا: هيكلية البحث: تم تقسيم هيكيلية البحث الى:

المبحث الاول: الجدل النظري حول دور الرقمنة في تعزيز شروط سوق المنافسة الكاملة

اولاً: سوق المنافسة الكاملة التقليدي : مفهوم، خصائص، وأليات

ثانياً: سوق المنافسة الرقمي: مفهوم، خصائص، وأليات
ثالثاً: جدلية دور التحول الرقمي في اعادة تشكيل بنية المنافسة والاحتكار
المبحث الثاني: دور المنافسة الرقمية في تحسين كفاءة بعض المتغيرات المالية والنقدية في العراق
اولاً: تحليل واقع ومديات التحول الرقمي في هيكل القطاع المالي والمصرفي
ثانياً: امكانيات وأفاق تأثير الرقمنة في بعض المتغيرات المالية والنقدية

المبحث الاول: الجدل النظري حول دور الرقمنة في تعزيز شروط سوق المنافسة الكاملة

اولاً: سوق المنافسة الكاملة التقليدي : مفهوم . خصائص ، واليات

1.مفهوم وخصائص سوق المنافسة الكاملة: يعد هذا السوق والى درجة عالية نموذج نظري لندرة تحققه في الواقع، وغالباً ما يستخدم كمعيار لمقارنة كفاءة هياكل الاسواق الاخرى خصوصاً تلك التي تتضمن خصائص احتكارية في بنيتها، اذ يمثل هذا السوق اطاراً امثلاً للوصول الى اقصى كفاءة اقتصادية، ويتحقق ذلك عندما يتم تخصيص الموارد بطريقة تجعل السعر يعكس التكلفة الحدّية للإنتاج، فالسعر يتحدد في هذا السوق بتفاعل قوى العرض والطلب فقط ولا يستطيع أي بائع أو مشتري التأثير فيه، اذ يكون حجم المنشأت صغير جدا مقارنة بالسوق ككل وهو ما يفقدها القوة السوقية المؤثرة ويجعلها تسعى الى تعظيم ارباحها بطريقة عقلانية الامر الذي يضمن اعلى منفعة للمستهلكين، تستند بنية هذه السوق على عدد من الفروض: (العمري ،2022، 313)(لمسلف، 2025، 3)

أ- وجود عدد كبير من المشترين والبائعين، وهو ما يضمن انعدام اي تأثير للمستهلك او المنتج على سعر السلعة في السوق، اذ يكون المنتج في هذه الحالة مستقبلاً للسعر(Taker-Price) ، ويسمى السعر السائد في هذا السوق بسعر المنافسة، كما ان توازن هذا السوق لا يتأثر اطلاقاً بالقرارات الفردية للبائعين او المشترين .

ب- تنتج في سوق المنافسة سلع متجانسة(Goods Homogenous) ، تكون السلع متطابقة من ناحية الجودة والكفاءة وألاشباع، ونتيجة لهذا، فإن السلعة التي يقوم بإنتاجها المنتج الأول تعتبر بديل كامل (Substute Perfect) لسلع المنتجين الآخرين .

ت-المعرفة التامة بظروف السوق، يكون مجموع المشترين والبائعين على علم بالثمن السائد في السوق ونوعيات وكميات وظروف السلع العروضة والمطلوبة.

ث-حرية الدخول والخروج من السوق، وعدم وجود اي قيود سواءً في النطاق الزماني او المكاني تحد من تفاعل قوى العرض والطلب، وتشمل حرية الدخول أيضا حرية الحصول على عناصر الإنتاج اللازمة والفن الإنتاجي الواجب إتباعه، وتعني ايضاً إن المشروعات من حقها أن تنتقل الى فروع الإنتاج التي تحقق فيها أقصى ربح وتترك تلك التي تحقق لها خسارة، ومن دون اي تكاليف اضافية.

ج- غياب التدخل الحكومي، اذ لا توجد قيود تنظيمية او ضرائب او اعانات تؤثر في مستوى الاسعار او حجم الكميات.

هذه الفروض اذا ما تحققت تجعل سوق المنافسة يتميز بعدة خصائص وكالاتي:

- يواجه المنتج منحنى طلب تام المرونة، وعليه فهو لا يستطيع البيع الا وفقا للسعر السائد.
- غياب تام لتأثير الاعلان او الترويج، وتكون المنافسة سعرية فقط.

-ضمان توزيع الموارد الانتاجية بكافة عالية، اذ تنتقل عناصر الانتاج تلقائياً تجاه الانشطة الاكثر ربحية.

-لا يستطيع اي منتج تحقيق ارباح غير اعتيادية، بسبب المنافسة العالية التي توفرها حرية الدخول والخروج الى ومن السوق .
-لا يوجد اختلال في التوازن الا في الاجل القصير جدا، بسبب غياب اي قوى خارجية مؤثرة في الاسعار والكميات.
-زيادة التقدم التكنولوجي بشكل كبير، لان المنتج لا يستطيع زيادة إيراده من خلال رفع الأسعار، وبالتالي يتجه الى خفض تكاليف الإنتاج اعتمادا على التكنولوجيا الحديثة.

2.اليات سوق المنافسة الكاملة: تتمثل بالقوى والادوات التي يحقق من خلالها السوق الكفاءة الاقتصادية والتوازن المستمر واهمها:

أ- آلية قوى العرض والطلب، والتي تجعل السعر يعمل كبوصلة مهمة في تخصيص الموارد.
ب-آلية المنافسة السعرية, والتي تغيب في ظل وجودها الى منافسة اخرى.
ت-آلية التوازن، والتي لا تسمح بانحراف قوى العرض والطلب عن مستواها التوازني، وهو ما يضمن الاستقرار في الامد الطويل.
ث-آلية انتقال عناصر الانتاج، ومن خلالها يمكن الوصول الى اعلى كفاءة في تخصيص الموارد.
ج- آلية توفر المعلومات، والتي تمنع الاستغلال لكل المتعاملين او التلاعب بالاسعار.

ثانياً: سوق المنافسة الرقمي: المفهوم ،الخصائص، وألاليات

1.مفهوم السوق الرقمي وخصائصه الاساسية: تُمارَس كافة الأنشطة(الإنتاج، التسعير، التبادل، والترويج) في هذا السوق من خلال المنصات والتقنيات الرقمية مثل الإنترنت، التطبيقات الذكية، والذكاء الاصطناعي، اذ تتسم البيئة الالكترونية التي يتفاعل في اطارها المنتجون والمستهلكون بالسرعة والدقة والمرونة، فضلاً عن انخفاض تكاليف المعاملات، ولا تعتمد الميزة التنافسية في هذا السوق على السعر والتكلفة فقط، وانما وبشكل اساسي على سرعة الاستجابة ودقة وتوافر البيانات والابتكار المستمر الذي يحسن جودة السلع والخدمات، اذ تلجأ المؤسسات العاملة في هذا السوق من اجل ضمان استمرارها الى تطبيق استراتيجيات شاملة تعمل من خلالها على إعادة تصميم نماذج أعمالها وعملياتها التشغيلية وهياكلها التنظيمية بالاعتماد على التقنيات الرقمية الحديثة، وذلك بهدف رفع الكفاءة، وتحسين جودة الخدمات، وتعزيز القدرة التنافسية.(خميس، 2021، 38-35)الاعتماد على الرقمنة في هذا السوق جعل له خصائص تختلف عن خصائص السوق التقليدية واهمها:

- يتمتع بالديناميكية لمختلف انشطته، واتساع نطاقه الجغرافي لعدم تقييده بالحدود اذ يتم التسويق فيه بشكل افترا ضي عبر شبكة الانترنت بوصفه تنظيما شبكيا يعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمختلف المجالات التكنولوجية.
- تقلّ الحواجز التقليدية للدخول إلى هذا السوق نتيجة الاعتماد على البنية التحتية الرقمية، وهو ما يخفض تكاليف الدخول والخروج ويسمح بظهور منافسين جدد بسرعة مقارنة بالأسواق التقليدية.
- يعتمد هذا السوق على البيانات بشكل مكثف اذ تشكل موردًا استراتيجيًا أساسيًا فيه، وتحلل المؤسسات في هذا السوق البيانات باستمرار بهدف فهم سلوك المستهلك، تحسين التسعير، وتطوير المنتجات والخدمات.
- يتّسم السوق الرقمي بسرعة عالية في الابتكار والتطوير، حيث تصبح الميزة التنافسية مؤقتة وقابلة للتلاشي إذا لم تستمر الشركات في التحديث التقني.
- شفافية الأسعار والمعلومات، اذ يتميز هذا السوق بسهولة مقارنة الأسعار وتوفر المعلومات للمستهلك، مما يحد من قدرة الشركات على الاحتكار السعري المباشر.

2ـ اليات سوق المنافسة الرقمي: يمكن توضيح اهم اليات هذا السوق كالاتي:(Parker et al., 2016, pp. 10–15)(UNCTAD, 2023, p. 95)

أ-آلية المنافسة عبر المنصات الرقمية، يؤدي الاعتماد على المنصات الإلكترونية كوسيط رئيسيــ في عمليات البيع والشراء الى ظهور نمطاً جديداً من المنافسة بين هذه المنصات(المنافسة المنصاتية)، وليس فقط بين المؤسسات المنتجة.

ب- آلية المنافسة القائمة على البيانات، اذ تعتمد الشركات على جمع وتحليل البيانات للتحسين المستمر في جودة المنتجات وبناء ميزة تنافسية مستدامة، وبهذا تكون البيانات الضخمة مورداً استراتيجياً مهماً.

ت- آلية التسعير الديناميكي والتفاعل الفوري مع المستهلك، اذ تعدل الاسعار بأستمرار وبشكل سريع بأُستخدام الخوارزميات الرقمية والذكاء الاصطناعي، وذلك بالاعتماد على التغيرات الحاصلة في سلوك المستهلكين وحجم الطلب، كما تمكن الأدوات الرقمية من التواصل المباشر والفوري مع المستهلكين، مما يؤثر في اعادة تشكيل استراتيجيات التسويق.

ث- آلية الابتكار التكنولوجي واقتصاديات الحجم، لضمان ميزة تنافسية عالية في اطار بيئة رقمية تلجأ الشركات وبشكل مستمر الى الابتكار في المنتجات ونماذج الأعمال، وكذلك الى زيادة نطاق وحجم المستخدمين وبالشكل الذي يؤدي الى انخفاض متوسط التكاليف فيها.

ج- آلية الحوكمة والتنظيم الرقمي، تستخدم هذه السوق لأجل ضبط السلوك الاحتكاري، حماية البيانات، وضمان تكافؤ الفرص، أطراً تنظيمية حديثة وديناميكية تتلائم مع الطبيعة الرقمية لها.

ثالثاً: جدلية دور التحول الرقمي في اعادة تشكيل بنية المنافسة والاحتكار

1ـالرقمنة تعزز المنافسة ، اراء وحجج مؤيدة : يؤثر التحول الرقمي في بنية سوق المنافسة الكاملة تأثيراً ايجابياً مباشراً وغير مباشر. ويمكن توضيح ذلك كالاتي: (الحيالي،2020) (الجابري،2022).

أ- **أثر التحول الرقمي في شرط كثرة البائعين والمشترين:** يخفض التحول الرقمي من قيود الدخول إلى السوق، من خلال إزالة الحواجز الجغرافية وخفض تكاليف التأسيس، مما يسمح بدخول عدد كبير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، خصوصًا في مجالات التجارة الإلكترونية والخدمات الرقمية والعمل الحر، كما تتيح المنصات الرقمية للشركات إمكانية الوصول إلى قاعدة عملاء عالمية دون الحاجة إلى بنية تحتية مادية ضخمة.

ب- **أثر التحول الرقمي في شرط حرية الدخول والخروج من السوق:** عزّز التحول الرقمي من حرية الدخول إلى السوق عبر إتاحة البنية التحتية الرقمية منخفضة التكلفة، كونه ساهم في تقليل رأس المال الابتدائي، إلغاء القيود المكانية، وسهولة إنشاء المتاجر والمنصات الرقمية فضلاً عن تبسيط إجراءات التأسيس والتصفية.

ج- اثر التحول الرقمي في شرط شفافية المعلومات الكاملة: توفر شبكة الإنترنت ومحركات البحث والأسواق الرقمية وصولاً سهلاً وفوريًا للمعلومات حول الأسعار والمنتجات (المواصفات، التقييمات، وتكاليف المدخلات) وبشكل آني ودقيق، يُمكّن هذا الأمر جميع اطراف السوق من اتخاذ قرارات أكثر عقلانية وكفاءة، كونه يخفض من عدم تماثل المعلومات.

د- **اثر التحول الرقمي في شرط تجانس السلعة:** تساعد التقنيات الرقمية على تقليل الفروق غير الجوهرية بين السلع مما يزيد من درجة تجانسها، اذ يتم توحيد المواصفات الفنية والمعلوماتية للسلع من خلال المعايير الرقمية وأنظمة التوصيف الإلكتروني والمقارنات الآلية

بين المنتجات.

ذ- **اثر التحول الرقمي في شرط قبول السوق للسعر(Price Taker):** يسهم الانتشار الواسع للمعلومات الرقمية ومنصات المقارنة في منع قدرة أي منتج أو مستهلك على التأثير الفردي في السعر، حيث يصبح السعر محدداً بقوى العرض والطلب في السوق ككل، ويغدو الأفراد متلقين للسعر.

ر- **اثر التحول الرقمي في رفع كفاءة السوق وتخصيص الموارد:** تؤدي الرقمنة إلى تحسين كفاءة التخصيص الاقتصادي للموارد عبر التسعير الديناميكي وتحليل البيانات الضخمة وتقليص التكاليف الإدارية والتسويقية.

ز- **اثر التحول الرقمي في تعزيز سرعة التكيف مع التغيرات السوقية:** تساعد الانظمة الذكية السوق على الاستجابة السريعة للتغيرات في العرض والطلب، وهو ما يؤدي إلى استقرار الأسعار حول مستوياتها التوازنية، ويعزز من فعالية آلية السوق الحرة.

2- الرقمنة تكرس الاحتكار وتزيد من القوة السوقية ، اراء وحجج مؤيدة: تعزز الرقمة وعلى الرغم من اثارها الايجابية النزعات الاحتكارية، من خلال اثارها السلبية التي قد تولدها على شروط المنافسة، ويمكن توضيح ذلك كالاتي(عبد الفتاح، 2025، 689-705) (p9-17،2021McMahonl, et al)

أ- الاخلال بشرط كثرة البائعين: عمليًا يؤدي التحول الرقمي إلى تركز السوق بيد عدد قليل جدا من المنصات الرقمية الكبرى التي تمتلك قدرات تقنية ومالية هائلة، اذ انه وعلى الرغم من تخفيضه لبعض التكاليف الا انه يخلق تكاليف جديدة مثل (تكاليف الاستثمار في البنية التكنولوجية، تكاليف الامن السيبراني، وتكاليف متطلبات الامتثال التنظيمي)هذه التكاليف تكون مرتفعة على الشركات الصغيرة مما يدفعها الى الخروج من السوق، وكذلك فأن الشركات الكبرى تستفيد من وفورات الحجم الرقمية، اذ انها تمتلك منصات رقمية كبرى تؤدي باستمرار الى انخفاض التكلفة المتوسطة مع زيادة عدد المستخدمين، كما يهدف سلوك هذه الشركات المتمثل بالاندماج والاستحواذ الرقمي الى القضاء على المنافسين الرقميين الناشئين، وبالنتيجة يدفع التحول الرقمي السوق باتجاه احتكار القلة الرقمي.

ت- **إضعاف شرط قبول السعر Price Taker:** لم تعد جميع المنشآت متلقية للسعر في ظل الأسواق الرقمية، إذ تمتلك المنصات الرقمية الكبرى قدرة على التأثير في الأسعار من خلال التحكم في قنوات التوزيع والخوارزميات، فالخوارزميات والتسعير الديناميكي يمكن الشركات الرقمية الكبرى من التأثير المباشر في الأسعار بدل قبولها كما تفرضها السوق، ويؤدي ذلك إلى تحول هذه الشركات من متلقية للسعر إلى صانعة له.

ث- **جعل السلع غير متجانسة:** الرقمنة لا تلغي شرط تماثل السلع فقط بل تعيد تعريف مفهوم السلعة نفسه، فانها تحول السلع من متجانسة الى سلع متمايزة رقمياً حتى ولو ادت نفس الوظيفة، اذ وبسبب التسعير الخوارزمي يصبح السعر جزءاً من تمايز السلعة، كما تسمح الرقمنة بخلق تمايز مصطنع للمنتجات عبر العلامات التجارية الرقمية، وتجربة المستخدم، والخدمات المضافة ويمنح هذا التمايز الشركات الكبرى قوة سوقية تمكنها من فرض أسعار أعلى، وهو ما يتعارض مع منطق المنافسة الكاملة.

ب- تقويض المعرفة التامة بظروف السوق: تقلل الرقمنة من تكافؤ المعلومات المتاحة، اذ تمتلك المنصات الرقمية الكبيرة معلومات اوسع وبيانات اكثر واجهزة تحليلة متطورة مما يجعلها تتفوق على بقية البائعين، كما تخلق الفجوة الرقمية في المهارات التكنولوجية وسرعة

الانترنيت تفاوت فعلي في القدرة على البحث والتحليل والمقارنة، مما يؤدي إلى اختلال جوهري في توازن المعلومات، ويمنح الشركات الكبيرة قدرة احتكارية في التنبؤ بالسوق والتأثير في سلوك الطلب.

ج- **تقييد حرية الخروج من السوق:** تقيد الرقمنة حرية انسحاب المؤسسات غير الراغبة بالاستمرار بشكل كبير، ذلك بسبب التكاليف الرقمية العالية التي تحملتها والتي تخص الاستثمارات في البرمجيات ومنصات البيانات فضلاً عن تكاليف العلامة الرقمية وقاعدة المستخدمين، وبهذا فهي تفرض تكاليف انتقال مرتفعة (Costs Switching) على المستخدمين، نتيجة الارتباط بالبيانات، والحسابات.

ح- **تشويه آلية تخصيص الموارد:** تحدث الرقمنة انحرافات جوهرية في هذه الالية، اذ يفقد السعر وبسبب الخوارزميات دوره كمرشد كفوء في توجيه الموارد نحو الاستخدامات الاعلى كفاءة، كما يعمل الاحكتار القائم على البيانات الى توجيه الموارد نحو القوة السوقية الاعلى لا القوة الانتاجية، مما يجعل رؤوس الاموال تتدفق الى الانشطة الرقمية عالية المضاربة وتهمل قطاعات انتاجية حقيقة قليلة الرقمية، وبالتالي ستوجه الاستثمارات نحو تعظيم السيطرة السوقية بدل تحسين الكفاءة أو خفض الأسعار. بناءً على ما تقدم: يمكن القول، انه وعلى الرغم من المزايا العديدة التي يخلقها التحول الرقمي فأنه يفضي الى تأسيس بنية احتكارية وقوى سوقية متركزة، ناتجة عن اقتصاديات الشبكة وهيمنة البيانات والتفوق الخوارزمي، وهذا يعني ان الاسواق الرقمية تنزع بطبيعتها الى اشكال من المنافسة غير الكاملة، وهو ما يستدعي تطوير نماذج نظرية وتنظيمية قادرة على تفسير الواقع الاقتصادي وفقا لخصائص الاقتصاد الرقمي.

المبحث الثاني: دور المنافسة الرقمية في تحسين كفاءة بعض المتغيرات المالية والنقدية في العراق

اولاً: تحليل واقع ومديات التحول الرقمي في هيكل القطاع المالي والمصرفي: يكتسب موضوع البنية التحتية للتحول الرقمي للقطاع المصرفي في العراق أهمية خاصة، ذلك لحجم التحديات الاقتصادية والمالية، التي افرزت الحاجة الملحة إلى تحسين كفاءة السياسات المالية والنقدية، مما جعل وجود هذه البنية ضرورة تنموية، كونها تسهم في تعزيز فاعلية السياسات المالية والنقدية وزيادة الشمول المالي ولأجل تقييم مديات وجود وتطور مكونات هذه البنية سنقوم بتحليل اهم مؤشراتها للمدة (2013-2024) وكالاتي:

1- **اجهزة الصراف الالي وبطاقات الدفع الالكتروني:** يأتي تركيز البنك المركزي العراقي على زيادة عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM) وبطاقات الدفع الالكتروني ضمن استراتيجية إصلاح وتحديث القطاع المصرفي ولغايات نقدية مصرفية اقتصادية مترابطة، على المستوى النقدي كان الهدف من التركيز هو تحسين ادارة السيولة من خلال تنظيم تدفق النقد وتقليل الاختناقات النقدية في ذروة الطلب على العملة النقدية اوقات المناسبات ومواعيد استلام الرواتب، فضلا عن السعي لتقليل حجم الاكتناز وهو الظاهرة التي يعاني منها العراق اذ تقلل سهولة الوصول عند الحاجة الى النقد من الميل الحدي للاكتناز، وبالمحصلة سينعكس كل ذلك ايجاباً في تعزيز فاعلية ادوات السياسة النقدية، فكلما زاد استخدام القنوات المصرفية الرقمية (بطاقات، حسابات)، أصبحت تلك الادوات أكثر تأثيرًا. اما على المستوى المصرفي والتشغيلي فقد كانت هناك جملة من الاسباب وراء هذا التركيز، منها رفع كفاءة النظام المصرفي من خلال أتمتة العمليات النقدية التي تقلل الأخطاء التشغيلية وتسرّع إنجاز المعاملات وتحسن جودة الخدمات المصرفية وتعزيز الشمول المالي، فزيادة أجهزة الصراف الآلي توسّع

قاعدة المتعاملين مع المصارف، خصوصًا في المناطق غير المخدومة بفروع مصرفية، يهدف هذا كله الى دعم التحول الرقمي وتقليل الاقتصاد النقدي الامر الذي يجعل النظام المصرفي العراقي يقترب من الممارسات المصرفية العالمية تدريجياً، وسيساهم كل هذا في دعم اهداف عملية التنمية من خلال تحفيز الاستثمار والنمو وتقليل الاقتصاد غير الرسمي، فضلاً عن رفع كفاءة تخصيص الموارد واستدامة الاستقرار المالي.(البنك المركزي 2023 ، 111)بناءاً على ما تقدم: نلاحظ، ان الاجهزة الالية للصرف بدأت بالتزايد السنوي وبمعدلات جيدة تعكس وتتناسب تدريجياً مع حاجة المتعاملين لها كونها تسهل عمليات سحب النقود وتحويل الاموال والاستعلام عن الرصيد وبوقت مفتوح لا تحده اوقات الدوام الرسمي او ايام العطل، يلاحظ من الجدول (1) ان اعداد هذه الاجهزة تضاعفت تقريباً خلال سنتين اذ ارتفع عددها من (656) جهاز عام 2017 الى (1014) جهاز عام 2019، واستمرت بالتزايد وصولاً الى اضعاف مضاعفة فقد بلغ عددها (4021) جهاز عام 2023 ، رافق هذا التزايد اتساع رقعة الانتشار الجغرافي لها. كما يلاحظ ايضاً من خلال الجدول (1) التزايد المستمر في اعداد بطاقات الدفع الالكتروني من (6377305) بطاقة عام 2017 الى (19754229) بطاقة عام 2023، ويرجع سبب هذا الارتفاع ايضاً خلال هذه السنوات الى الاجراءات التي تبناها البنك المركزي والحكومة ، اهمها : قرار توطين رواتب موظفي الدولة ومشروع الجباية الالكترونية فضلاً عن ادخال الدفع الالكتروني في جميع القطاعات الاقتصادية.

جدول(1)اعداد اجهزة الصراف الالي وبطاقات الدفع الالكتروني في العراق للمدة (2017-2023)

السنة	عدد اجهزة الصراف الالي	معدل النمو السنوي %	عدد بطاقات الدفع الالكتروني	معدل النمو السنوي %
2017	656	----	6377305	----
2018	865	31.9	8810030	38.1
2019	1014	17.2	10506725	19.3
2020	1340	32.1	11749408	11.9
2021	1566	16.9	14906294	26.9
2022	2223	41.1	16202771	8.7
2023	4021	80.9	19754229	21.9

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، دائرة الاحصاء والابحاث ، بغداد، للمدة (2019-2023).

2- اعداد نقاط البيع الالكتروني: اعتمد البنك المركزي وبهدف تقليل هيمنة النقد وتعزيز الشمول المالي وصولاً الى زيادة كفاءة السياسة النقدية برامج تدريجية لزيادة نقاط البيع الالكتروني، تنوعت تلك البرامج بين الالزام التنظيمي والحوافز المالية فضلاً عن تطوير البنية التحتية الرقمية، اذ تبنى وبمساعدة عدد من المؤسسات الحكومية بعض الاجراءات التي تكفل زيادة اعداد نقاط البيع الالكتروني كمشروع الجباية الالكترونية، والزام المصارف الحكومية والاهلية بتوسيع نطاق شبكات البيع خصوصاً(المولات، التجار، محطات الوقود، المؤسسات الخدمية وغيرها)، كما انه قام بتخفيض او الغاء جزءاً من عمولات هذه النقاط مع منح تسهيلات فنية وتنظيمية لشركات الدفع الالكتروني بهدف توسيع انتشار هذه النقاط، ونتيجة لذلك شهدت اعداد نقاط البيع زيادة مستمرة طيلة هذه الفترة الزمنية، اذ يلاحظ من الجدول(2)بانها زادت من (918)نقطة عام 2017، الى (2226) عام 2019 واستمرت بالتزايد حتى وصلت الى (23066) نقطة عام 2023.

جدول (2) اعداد نقاط البيع الالكتروني في العراق للمدة (2017-2023)

السنة	عدد اجهزة نقاط البيع الالكتروني	معدل النمو السنوي %
2017	918	----
2018	2200	139.7
2019	2226	1.2
2020	7540	238.8
2021	8329	10.5
2022	10718	28.7
2023	23066	115.2

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، دائرة الاحصاء والابحاث، العراق- بغداد، (2020-2023).

3ـ عدد وقيمة تحويلات التسوية الانية : قام البنك المركزي العراقي وبهدف ضمان انتقال الاموال بسرعة ودقة وامان داخل الجهاز المصرفي بشكل الكتروني بتطوير وتفعيل نظام التسوية الاجمالية الآنية بين المصارف (RTGS)، فضلاً عن ربطه بأنظمة المدفوعات الالكترونية ونقاط البيع والتحويلات الحكومية وكافة المصارف الحكومية والاهلية، وتعتبر تحويلات التسوية الآنية من أهم مكونات البنية التحتية المالية والمصرفية المتطورة، ولها أثر مباشر في السياسة النقدية والأداء الاقتصادي، كونها تسهم وبشكل فاعل في رفع كفاءة التحكم بالسيولة، اذ تمكن التسوية الفورية البنك المركزي من مراقبة السيولة لحظيًا وإدارة الاحتياطيات المصرفية بدقة مما يقلل فجوات السيولة غير المتوقعة ويزيد من فاعلية انتقال السياسة النقدية، وعلى المستوى الاقتصادي تؤدي هذه التحويلات الانية الى تسريع النشاط الاقتصادي، تقلل زمن المعاملات، تخفض كلف التبادل، تحسن كفاءة الأسواق، دعم الشمول المالي والتعامل مع المصارف بثقة أعلى، لا سيما في حالة العراق حيث يسعى البنك المركزي إلى تقليص هيمنة النقد وتعزيز الدفع الإلكتروني، بما ينعكس إيجابًا على الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي. يمكن من الجدول(3)ملاحظة التغييرات في عدد وقيمة التحويلات والتي اخذت بالتزايد بأستثناء السنوات الثلاثة(2018-2020)التي شهدت احداث وازمات معينة(جائحة كوفيد 19) والاحتجاجات الشعبية وبعض التغييرات السياسية.

جدول(3)اعداد وقيمة تحويلات التسوية الانية في العراق للمدة(2017-2023)

السنة	عدد التحويلات	معدل النمو السنوي %	قيمة التحويلات/ مليون دولار	معدل النمو السنوي %
2017	72036	----	134948.62	----
2018	56342	-21.2	135977.13	0.8
2019	56640	0.53	155990.54	14.8
2020	51337	-9.4	166388.5	6.7
2021	72997	42.2	138487.69	-16.8
2022	72561	-0.6	158478.99	14.4
2023	69386	-4.4	209491.82	32.2

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، دائرة الاحصاء والابحاث، العراق- بغداد، (2020-2023)

ثانياً: امكانيات وأفاق تأثير الرقمنة في بعض المتغيرات المالية والنقدية

1ـ **دور الرقمنة في ضبط مناسيب السيولة وعرض النقد :** تشير النتائج النظرية الى وجود تأثير مباشر وغير مباشر للتقنيات الرقمية سواءً في نمو عرض النقد او ضبط مناسيب السيولة اذ سيؤدي تقليص النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي الى زيادة حجم الودائع المصرفية مما يسهم في تسريع خلق الائتمان، كما تسهم هذه التقنيات في رفع كفاءة ادارة السيولة النقدية من خلال تحويل كتلة السيولة المخفية الى كتلة قابلة للقياس، وهو ما سينعكس ايجاباً على سرعة دوران النقود داخل الانشطة الاقتصادية وبالتالي يحقق توازناً مرغوباً بين حجم عرض النقد والحاجة التمويلية لتلك الانشطة، غير أن الأثر النهائي يعتمد على كفاءة الإطار التنظيمي والنقدي وقدرة البنك المركزي على ضبط ألاليات الرقمية والتوسع النقدي بما ينسجم مع أهداف الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي. ويمكن توضيح اهم القنوات المباشرة وغير المباشرة والتي من خلالها تزداد السياسة النقدية سرعة ودقة في الاستجابة لتحقيق تلك الاهداف، وكالاتي:(عبدالله والمهداوي، 2024، 195-198)(حسين ونعمة، 2025، 102-104)

أ- **قناة أنظمة الدفع الإلكتروني:** يؤدي التوسع في استخدام تلك الانظمة الى توفير سيولة فعالة في الجهاز المصرفي، كونها ستشجع على تقليل نسبة تسرب السيولة خارج الانظمة المصرفية مما يؤدي الى زيادة قيمة مضاعف الائتمان وبالتالي زيادة حجم الودائع والاحتياطيات المصرفية، وسينعكس ذلك في زيادة كفاءة ادوات السياسة النقدية.

ب- **قناة أنظمة المقاصة والتسويات الفورية RTGS ونظم الدفع الآلي:** تعمل على

تحسين مؤشرات السيولة المصرفية كونها تغير من ديناميكيات تلك السيولة، اذ توفر التسويات الفورية إلالكترونية إدارة أدق واسرع للسيولة اللحظية مما يقلل من تأخيرات السداد والاعتمادات.

ت- **قناة تعزيز الشمول المالي:** توفر الخدمات الرقمية مثل التطبيقات المصرفية والمحافظ الإلكترونية، وأجهزة نقاط البيع وصولًا أوسع للخدمات المالية وفي نطاق جغرافي اشمل، الامر الذي يقلل من حجم التعاملات غير الرسمية ويزيد من الحسابات المصرفية وبالتالي تتحسن من مناسيب السيولة المصرفية .

ث- **قناة تحليل البيانات:** يستطيع البنك المركزي والمصارف التجارية من خلال ما توفره الرقمنة تحليل كميات كبيرة من البيانات والتي تخلق قدرة عالية وكفوءة على التنبوء بحجم التدفقات النقدية، الامر الذي يمكن ادارة السياسة النقدية من تبني اجراءات استباقية قادرة على تحديد حجم الفجوات ومعالجتها عبر تخصيص افضل للموارد المالية. نتيجة لما يعانيه الاقتصاد العراقي من ارتفاع نسبة تسرب السيولة خارج الجهاز المصرفي والتي قد تصل الى ما يقارب 87% لا يمكن ادارة وضبط مناسيب هذه السيولة بصورة فعالة دون رقمنة النظام المالي، والتي ستحول السيولة من حالة الفوضى النقدية إلى حالة الانضباط المؤسسي، وعليه فأن خيار تبني الرقمنة هو ضرورة حقيقية وليس مجرد خيار تقني، ففضلاً عن مشكلة التسرب يعاني هذا الاقتصاد من ضعف ثقة الافراد بالجهاز المصرفي وهيمنة الاقتصاد النقدي والانشطة غير الرسمية، هذه الاسباب والصفات مجتمعة قللت من فاعلية ادوات السياسة النقدية التقليدية(سعر الفائدة، الاحتياطي الالزامي وغيرها)في ادارة وضبط السيولة، وعليه فرقمنة النظام المصرفي ستعالج خللاً هيكلياً في النظام النقدي وستكون شرطاً ضرورياً ومسبقاً لنجاح اي اصلاح نقدي او مالي. تؤثر ايضاَ الرقمنة في عرض النقد ليس فقط عبر زيادة كميته بل عبر إعادة هيكلته وتحسين كفاءة انتقاله، ما يجعل السياسة النقدية أكثر فاعلية في ادارة المجاميع النقدية، ويتم ذلك من خلال عدد من القنوات اهمها: (حبي والموسوي، 2024، 760-767)

أ- **قناة الوسائط النقدية:** تؤدي الرقمنة ومن خلال هذه القناة الى ارتفاع عرض النقد الواسع (M2)، اذ ان التوسع في استخدام بطاقات الدفع والمحافظ الالكترونية والتحويلات النقدية الأنية سيعمل على تقليل النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي وزيادة الودائع المصرفية.

ب-**قناة الودائع المصرفية (Deposit Expansion Channel)**: تؤثر هذه القناة في عرض النقد من خلال توسيع عملية خلق النقود الائتمانية الناتجة عن زيادة القدرة الاقراضية للجهاز المصرفي، اذ تسهل البرامج الرقمية المصرفية من عمليات فتح الحسابات وجذب الودائع وبالتالي التشجيع على الاحتفاظ بالنقود في الحسابات المصرفية مما يؤدي الى زيادة حجم الاحتياطيات النقدية الفائضة لدى المصارف والتي ستعمل عبر مضاعف الائتمان على زيادة حجم عرض النقد.

ت-**قناة الادوات الرقمية للسياسة النقدية:** تزيد الرقمنة من قدرة السياسة النقدية على التحكم الدقيق والفاعل في نمو عرض النقد، وذلك من خلال تعزيز فاعلية ادوات السوق المفتوحة وتحسين ادارة الاحتياطيات ومراقبة حركة وتدفقات السيولة أنياً. يمكن أن تستخدم الرقمنة المصرفية كأداة استراتيجية لمعالجة مشكلة عرض النقد في العراق عبر هذه القنوات خصوصاً وانها ليست مشكلة كمية بحتة وانما خلل بنيوي هيكلي اداري، تتمثل وبالجزء الاهم منها بالنسبة الكبيرة للنقود المتداولة خارج المصارف، فضلاً عن الاثر المالي على زيادة الاصدار النقدي، مما يسهم في محدودية القدرة على التحكم بالسيولة وبالتالي اضعاف اليات انتقال الاثر النقدي للقطاع الحقيقي وللاقتصاد ككل.

2.دور الرقمنة المصرفية في ادارة سعر الصرف: تسهم الرقمنة المصرفية في زيادة قدرة وكفاءة البنك المركزي على ادارة سعر الصرف وتقليل التقلبات غير المرغوبة فيه، اذ تعمل

الرقمنة وباستمرار على تعزيز استقرار الاسواق المالية لا سيما سوق الصرف الاجنبي خصوصاً في الاقتصاديات التي تعاني من ازدواجية اسعار الصرف، اذ تشكل الرقمنة المصرفية إطاراً مؤسسياً داعماً يزيد من كفاءة وفاعلية السياسات النقدية وسوق الصرف، من خلال تقليص السوق الموازي وضبط الطلب على النقد الأجنبي وتعزيز الثقة بالعملة المحلية. ويتم ذلك من خلال عدة قنوات يمكن عرض اهمها وكالاتي: (IMF ،2021) (World Bank (2020)

أ- **قناة الشفافية وتقليص السوق الموازي للعملة:** تسهم الرقمنة المصرفية في رفع مستوى الشفافية في سوق الصرف، والحد من النشاطات غير الرسمية التي غالباً ما تغذي الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق الموازي، كونها تقلص حجم التعاملات النقدية خارج الإطار الرسمي عبر توسيع استخدام وسائل الدفع الإلكتروني والتحويلات المصرفية الرقمية، مما يخفف من الضغوط غير الحقيقية على طلب العملة الأجنبية، ويعزز قدرة البنك المركزي على إدارة السعر ويضمن استقراره.

ب- **قناة ضبط الطلب على النقد الأجنبي:** تساهم الرقمنة في ترشيد استخدام النقد الأجنبي، وتحسين كفاءة إدارة احتياطيات النقدية الاجنبية، اذ تتيح الأنظمة المصرفية الرقمية تتبع الطلب على النقد الأجنبي وربطه بالأنشطة الاقتصادية الحقيقية مثل الاستيراد والتحويلات المشروعة، مما يجفف منابع المضاربة ويقلص الطلب الاحترازي على العملة الأجنبية، خصوصاً في البيئات النقدية غير المستقرة.

ت- **قناة سرعة وكفاءة تدخل البنك المركزي:** تزداد فاعلية هذه القناة في ظل أنظمة التسوية الفورية ومنصات المدفوعات الوطنية، اذ توفر الرقمنة المصرفية قواعد بيانات آنية ودقيقة حول حركة السيولة والتدفقات الخارجية، مما يمكن البنك المركزي من التدخل السريع والفعال في سوق الصرف عند حدوث اختلالات، وعليه يصبح التدخل استباقياً قائماً على مؤشرات رقمية واضحة.

ث- **قناة كفاءة سوق الصرف:** تسهم الرقمنة في زيادة كفاءة سوق الصرف الاجنبي، اذ انها تخفض تكاليف المعاملات المالية وتسرع عمليات التسوية، وسيؤدي انخفاض تكاليف التحويل وارتفاع سرعة تنفيذ العمليات الى تضاءل فرص المضاربة قصيرة الأجل، وهو ما يحد من تقلبات سوق الصرف.

ج- **قناة فاعلية أدوات السياسة النقدية:** تعزز الرقمنة قدرة البنك المركزي على إدارة سعر الصرف ضمن إطار السياسة النقدية الكلية، كونها تزيد من فاعلية أدوات السياسة النقدية مثل (أسعار الفائدة ونسب الاحتياطي وعمليات السوق المفتوحة) في التأثير على ضبط السيولة المحلية، والذي سيؤثر بصورة غير مباشرة في ضبط الطلب على النقد. والسؤال، هنا هل يمكن ان تؤثر الرقمنة المصرفية في معالجة مشكلة سعر الصرف في العراق من خلال رفع كفاءة ادارة سوق الصرف الرسمي وتقليص دور السوق الموازي؟ نعم، تعتبر الرقمنة شرطاً ضرورياً وليس كافياً لمعالجة هذه المشكلة لانها رغم ضرورتها لاتنجح بدون (انضباط مالي حكومي، سياسة تجارية واضحة، اصلاح مصرفي شامل، استقرار سياسي نسبي)، اذ تمثل الرقمنة شرطاً مؤسسياً ضرورياً لإعادة ضبط سوق الصرف عبر تحويل الطلب على الدولار من طلب نقدي غير مرئي إلى طلب مصرفي قابل للإدارة والرقابة، وهو ما يكفل الحد من السوق الموازي ويقلص الدولرة، ويعالج ازدواج أسعار الصرف. ويمكن تبرير ذلك من خلال بيان لماذا وكيف تؤثر الرقمنة فعلياً في هذه الاختلالات: ان اسباب ظهور سوق الصرف الموازي في العراق هي اسباب مؤسسية لا سعرية، اي ان هذا السوق لم ينشأ بسبب اليات تحديد السعر الرسمي بل نتيجة مباشرة لضعف الشمول المالي وصعوبة تتبع الطلب الحقيقي على الدولار وهيمنة النقد الورقي، فضلاً

عن محدودية القنوات المصرفية الفاعلة، وهذه مشكلات مؤسسية لا يمكن معالجتها بأدوات سعرية تقليدية فقط (كالتخفيض أو التعويم)، بل تحتاج إلى رقمنة البنية المصرفية.

3ـدور الرقمنة المصرفية في كفاءة التحصيل الضريبي والرسوم: برزت الرقمنة كأداة اصلاح فاعلة لأنظمة التحصيل الضريبي، اذ بدونها لا يمكن تقليص حجم التهرب الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية ورفع مستوى الشفافية، فضلاً عن خفض التكاليف الادارية وتحسين الامتثال الطوعي، وهذا كله سيؤدي الى المساهمة في زيادة كفاءة وعدالة واستدامة النظام الضريبي، وتعتبر كفاءة انظمة تحصيل الضرائب وجباية الرسوم من الركائز الأساسية للاستدامة المالية وتحقيق الانضباط في ادوات السياسة المالية لاسيما في الاقتصادات الريعية والنامية التي تعاني من اتساع الاقتصاد غير الرسمي وضعف الامتثال الضريبي، ولا يقتصر دور الرقمنة على زيادة الإيرادات الضريبية، بل تسهم في تحسين نوعية التحصيل، فهي تنقل النظام الضريبي من نظام قائم على التحصيل التقليدي إلى نظام رقمي قائم على البيانات وتحليلها، تدعم الرقمنة الاستقرار المالي وتعزز فاعلية السياسة المالية من خلال عدة قنوات يمكن استعراض اهمها كالاتي: (IMF, 2019, 27–30) (OECD, 2019,63-65)

أ- **قناة توسيع القاعدة الضريبية:** يزيد توسيع القاعدة الضريبية عبر الرقمنة الحصيلة الضريبية دون الحاجة إلى زيادة المعدلات، وهو ما يعزز العدالة والكفاءة في آن واحد ، اذ تسهم الرقمنة ومن خلال تطبيق أنظمة الفواتير الإلكترونية والربط الرقمي بين الجهات الحكومية في عملية إدماج الأنشطة الاقتصادية غير المسجلة ضمن النظام الضريبي،كما يساعد توفر قواعد بيانات موحدة للمكلفين على حصر المجتمع الضريبي بشكل أدق، مما يقلل من تسرب ايرادات الوعاء الضريبي للاقتصاد غير الرسمي.

ب- **قناة تحسين الامتثال الضريبي:** تسهل الأنظمة الضريبية الإلكترونية إجراءات تقديم الإقرارات والدفع، مما يقلل كلفة الامتثال على المكلفين ويشجعهم على الالتزام الطوعي، وتؤدي الرقمنة ايضاً إلى رفع مستوى الامتثال الضريبي من خلال تقليل الاحتكاك المباشر بين المكلفين والموظفين، وهو ما يحد من الفساد الإداري والتقدير الجزافي.

ت- **قناة الحد من التهرب والتجنب الضريبي:** تتيح قواعد البيانات الرقمية المتكاملة إمكانية المطابقة بين مصادر الدخل والإنفاق وربط البيانات الضريبية بالمعلومات المصرفية والجمركية، ويؤدي ذلك إلى كشف حالات التهرب والتجنب الضريبي مما يقلص فجوة الامتثال الضريبي. كما يساعد استخدام التحليل الرقمي للمخاطر الإدارات الضريبية على توجيه جهود التدقيق نحو المكلفين ذوي الخطورة العالية.

ث- **قناة تسريع التحصيل وتحسين التدفقات النقدية:** تعمل وسائل الدفع الإلكتروني على تسريع عملية تحصيل الضرائب والرسوم، وتقليص الفجوة الزمنية بين الاستحقاق والتحصيل الفعلي، مما يسهم في تحسين إدارة السيولة الحكومية، والحد من الاعتماد على التمويل بالعجز أو الاقتراض قصير الأجل.

ج- **قناة تعزيز الشفافية والمساءلة المالية:** تسهم الرقمنة في تعزيز الشفافية من خلال تسجيل جميع المعاملات الضريبية إلكترونياً، بما يتيح سهولة التدقيق والمراجعة اللاحقة. ويؤدي ذلك إلى تقوية المساءلة المالية، ورفع مستوى الثقة بين الدولة والمكلفين، وهو ما يعد عاملاً أساسياً في تحسين الامتثال على المدى الطويل. هل ستسهم الرقمنة في زيادة كفاءة التحصيل للضرائب والرسوم في العراق وتطوير النظام الضريبي باتجاه العدالة والاستدامة؟ من المتوقع أن تسهم الرقمنة في رفع كفاءة التحصيل وتقليل التهرب، وتساعد في معالجة بعض المشاكل مثل ضعف الامتثال، والتأخير في التحصيل والاقتصاد غير الرسمي، شرط وجود إطار مؤسسي داعم وسياسات

تنفيذية فعالة، ويتم ذلك من خلال(توسيع القاعدة الضريبية، تحسين الامتثال وتقليل التهرب، تقليل التكاليف الإدارية وتحسين التدفقات، وتعزيز الشفافية والمساءلة).

الاستنتاجات

1- الرقمنة لم تعد مجرد أداة تقنية لتحسين كفاءة الخدمات المالية، بل أصبحت عاملاً بنيوياً مؤثراً في تعزيز بعض شروط سوق المنافسة الكاملة، ولاسيما شرط شفافية المعلومات، وسهولة الدخول والخروج من السوق، وتقليص التكاليف، وهو ماسينعكس بشكل غير مباشر في تحسين أداء بعض المتغيرات المالية والنقدية في العراق.

2-البنية التحتية الرقمية في العراق سواءً في القطاع المالي والمصرفي او في بقية القطاعات لم تزل دون المستوى المطلوب، على الرغم من تسارع وتيرتها في بعض المفاصل المالية والمصرفية لكن كخيارات أنية ربحية وليست كأستراتيجة مدروسة تهدف الى تطوير تلك البنية الى المستوى الى يحقق الاهداف المرجوة منها على المستوى المالي والاقتصادي.

3- لم تسهم الرقمنة المصرفية والمالية الى الان في تقليص هيمنة النقد الورقي، والحد من الاقتصاد غير الرسمي، وتعزيز الشمول المالي، مما جعل ادوات للبنك المركزي والسياسة المالية اقل فاعلية في إدارة السيولة وضبط عرض النقد، وترشيد الطلب على النقد الأجنبي .

4- كذلك على صعيد السياسة المالية، نجد ضعف شديد في استخدام الانظمة الرقمية وبالشكل الذي قلل كفاءة تحصيل الضرائب والرسوم ، واضعف الامتثال الطوعي، وزاد من التهرب والفساد الإداري، مما لم يسهم في دعم الاستدامة المالية ويخفف من الضغوط على السياسة النقدية.

التوصيات

1-تسريع عملية التحول الرقمي المالي والمصرفي، من خلال وضع استراتيجيات تتضمن برامج وخطط متكاملة لرقمنة كافة الانشطة المالية والمصرفية بشكل خاص والانشطة الاقتصادية كافة بشكل اوسع.

2- تطوير التشريعات وتعزيز التنسيق بين السياسة النقدية والمالية، والاستثمار في البنية التحتية وبناء القدرات لضمان استدامة آثار الرقمنة الاقتصادية.

3- اعتماد الرقمنة كأداة لتنظيم الطلب على النقد الأجنبي وربطه بالنشاط الاقتصادي الحقيقي، بما يسهم في تقليص السوق الموازي والحد من ازدواج أسعار الصرف.

4-تفعيل الرقمنة في النظام الضريبي عبر توسيع تطبيق الفواتير الإلكترونية والتحصيل الرقمي للضرائب والرسوم لرفع كفاءة التحصيل، وتوسيع القاعدة الضريبية، وتقليل التهرب والفساد الإداري. فضلاً عن ضرورة توسيع استخدام أنظمة الدفع الإلكتروني والتسوية الفورية للحد من هيمنة النقد الورقي، وتعزيز شفافية المعاملات، بما يدعم شروط المنافسة في السوق.

المصادر Reference

1- عبدالله، أحمد مؤيد، و المهداوي ،وفاء جعفر (2024)، دور التكنولوجيا المالية للمدفوعات في ادارة السيولة المصرفية والشمول المالي في العراق. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية/مجلد 22 عدد 82

2- خميس، أحمد عبد الرحمن (2021)، الاقتصاد الرقمي وتحديات المنافسة. دار الفكر العربي، القاهرة.

3- حبي ،لمياء سعد جواد ، و الموسوي ، صفاء عبد الجبار علي (2024)، دور وسائل الدفع الإلكترونية في تطور عرض النقد – دراسة حالة المملكة العربية السعودية، Warith Scientific Journal , ISSN: 2618-0278 Vol. 6No

4- حسين ،صفا علاء و نعمة، نغم حسين (2025)، مساهمة التحول الرقمي في القطاع المصرفي العراقي: بحث تطبيقي في عينة من المصارف الخاصة العراقية، مجلة الريادة للمال والاعمال / ، المجلد (6)، العدد (02).

5- عبد اللطيف، فلاح حسن (2020)، النظام المصرفي العراقي وآفاق الإصلاح. بغداد.

6- عبد الفتاح، محمد عبد الفتاح (2025)، التحولات الرقمية ودورها في تعزيز حماية المنافسة ومنع الاحتكار في السوق المصرية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية, المجلد 16(2),
7- لمسلف، عبلة(2025)، محاضرات في الاقتصاد الجزئي 2، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
8- الجابري، علي عبد الله (2022). التحول الرقمي وأثره في هيكل الأسواق. عمان: دار المسيرة.
9- الحيالي، عبد الكريم (2020). اقتصاديات الأسواق الرقمية. بغداد: دار المسلة.
10- السامرائي، فاضل حسين (2019). المنافسة والاحتكار في الاقتصاد المعاصر. مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد.
11- البنك المركزي العراقي، نشرة الإحصاءات النقدية والمالية، التقارير السنوية، سنوات مختلفة (2017– 2023) بغداد .
12- البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، دائرة الاحصاء والابحاث، العراق- بغداد،(2020-2023).
13- المنظمة العربية للتنمية الإدارية (2020)، التحول الرقمي وأثره في الأداء الاقتصادي. جامعة الدول العربية
14- McMahon, Michael, et al2021 Scale, Market Power and Competition in a Digital World: Is Bigger Better.?
15-OECD Science,2021, Technology and Industry Working Papers No. 2021/01, OECD Publishing, Paris.
16- Varian, H. (2019). Shaping the Digital Economy. Harvard Business Review.
17-Shapiro, C., & Varian, H. (1999). Information Rules. Harvard Business School Press.
18-OECD (2020). Competition in the Digital Age. OECD Publishing.
19-Khan, L. (2017). Amazon's Antitrust Paradox. Yale Law Journal.
20-Parker et al. (2016), Platform Revolution, pp. 1–27,
21-UNCTAD (2023), pp. 81–112
22-International Monetary Fund (2019). Revenue Mobilization and Digital Tools. IMF.
23-OECD (2019). Tax Administration 2019: Comparative Information. OECD
24-International Monetary Fund (2021). Digital Money and Exchange Rate Stability. IMF Working Paper.
World Bank (2020). Financial Consumer Protection and Digital Finance 25-
26-UNDP (2023). Digital Transformation and Financial Inclusion in Iraq.
27-AFI – Alliance for Financial Inclusion (2022). Financial Inclusion and Digital Payments in Iraq.
28-Mishkin, F. (2019). The Economics of Money, Banking and Financial Markets. Pearson.